نزهة اعيان المخرب
بالنظر لمسايل الشرب
للشيخ العالم العلامة
حسن الشرنبلالي
الحنفي
عفي عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا اله الا هو الحي القيوم والصلاة والسلام على سيدنا محمد منبع الاسرار والعلوم وعلى سايرالانبيا والمرسلين والصحابة والتابعين بدوام نير رب العالمين وبعد فيقول العبد الفقير الى مولاه المنعم عليه بالستر والعفو ابو الاخلاص حسن الشرنبلالي الحنفي غفرالله له ماظهر وماخفي ولوالديه ومشايخه ولطف به وبذريته واخوانه ومعارفه والمسلمين امين هذه صور في كم بيع الشرب مع الارض اظهرها الله سبحانه في قالب الوجود منة ليوم العرض فينبغي ان يعوض على عليها المحاوف الخرير وعليها بالنواجذ بعض رافضا لغي حسود لا يسود ولي له وقد استعاذ من شر سيد كل سيد بامر من شرع النفل والفرض وسميتها نزهة اعيان المخرب بالنظر لمسايل الشرب ومعرفة صحة البيع وفساده بالجمع بين الارض والشرب واضافة الثمن اليها وتقديم ذكر الارض ثم الشرب او الشرب ثم الارض وذكر الثمن عقيب ماتقدم او اخر او تقديم الثمن وبيان الخلاف في ذلك درسمت الصور بحد ول تسهيلا للطلاب لما يشمل من العوايق الصعاب ثم اذكران شاء الله ما يتعلق به من بعض الاحكام راجيا من الله سبحانه القبول انه خير مامول وكرم مسؤل ثم قال شيخ الاسلام العلامة قاضي القضاة عبد البر بن محمد بن الشحنه في شرحه منظومة الشيخ الامام الحبر الهمام قاضي القضاة امين الدين ابو محمد عبد الوهاب بن احمد بن وهبان المزني الدمشقي الحنفي وله قبل الثلاثين وسبعماية وتوفي في ذي الحجة سنة ثمان وستين وسبعماية وهو من ابناء الاربعين سنة وكان ماهرا في العربية والفقه والقراب ودرس وولي قضاجاه وكان مشكورا لسيرته حليما حكيما امينا عالما مكينا فقيها نبيها

وحين نا ابني هذا المحل وردعلى سؤال فين اجر مطخا لطبخ السكر وفيه فخار اذن للمستاجر في استعماله فتلف وقد جرى العرف في المطابخ بضمانها على المستاجر فاجبت بان المعروف كالمشروط فهذا كانه صرح بضمانها عليه والعلاية اذا اشترط فيها الضمان على المستعير تصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزيلعي في العارية وجزم به في الجوهرة ولم يقل في رواية ولكن نقل بعده فرع البزازية عن الينابيع ثم قال ان الودية والعين الموجرة لا يضمنان بحال ولكن في البزازية قال اعربي هذا على انه ان ضاع فانا ضامن فاعاره فضاع لم يضمن انتهت عبارة الاشباه والنظائر وقد كتب عليها شيخ مشايخنا المحقق العلامة نور الملة والدين الشيخ علي المقدسي رحمه الله تعالى ومن خطه نقلته وصورته اقول لا شبهة بل لا يجوز ان يبقى بهذا اصلا لان رواية الضمان مع التصريح بالشرط انما ذكرته على سبيل ارخاء العنان مع الشافعي رحمه الله القايل بالضمان لاشتراط في الحديث والاقفال صاحب الجوهرة في شرح النظم انها على الكراهية والاجارة لا يضمنان ابدا فقوله ابدا يفيد العموم وشمول حالة الاشتراط ومع ذلك صرح به وفسره فقال ولو شرط فيها الضمان وانما يضمنان بالتعدي ونقل عن الينابيع ما ذكر عن البزازية ايضا وفيه والشرط لغو ولا يضمن في كل ذلك ما كيف الحكم وغذ يرمن ان يعمل بتلك الرواية المخالفة للدراية على تقدير التمر بالشروط واما عند عدمه فجميع المنقوت والشروع تناوي بانه قول مقتول لامجروح قال الامام المعروف بقاضي خان في فتواه رجل اعار شيا وشرط ان يكون المستعير ضامنا لما هلك فهلك بيده لم يجب هذا الضمان ولا يكون ضامنا عندنا ومثله في الخلاصة وغيرها انتهى هذا ما تيسر تحريره وحاصل امر الحلوانه لا وجود له في كلام ايمتنا من هنا وما هم من مدلول السكنى علمت حقيقة وعلمت ان اعتبار العرف الخاص لا يفيد جوازه عندنا وذلك لان الانتفاع بما ليس مكله لا يكون الا بالاجارة او الاعارة او الهبة او العمري وليس لنا ابطال ما حكم به مخالف على مقتضى مذهب تقلده ولم ينقل بالخلوا لا متاخرين المالكية وعلمت ما توصل به الى اتلاف الاوقاف بالكلية وسايرالايمة الحنفية لم يعتدوا به كالحنفية نسال الله دوام الطافه الظاهرة والخفية وما علينا الا البلاغ والاتباع وليس لنا الاختراع والابتداع وصلى الله على سيدنا محمد وآله واصحابه وسايرالانبيا والمرسلين والحمد لله رب العالمين

تحرير في شهر ربيع الثاني
سنة احد وستين
والف والله
اعلم

نزهة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)